S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/691
23 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا
عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والبيان الرئاسي المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/PRST/1996/29)، وفي القرار طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل بانتظام إحاطة المجلس، علما بالتدابير التي تتخذها حكومة جمهورية كرواتيا من أجل تنفيذ القرارين ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). وقد صدر هذان القراران عقب العمليات العسكرية التي نفذتها كرواتيا في أيار/مايو و آب/أغسطس ١٩٩٥، وأدت إلى إعادة سيطرة الحكومة على المناطق التابعة لأراضيها التي كانت في السابق تحت سيطرة الصرب، وتقع في غرب سلافونيا وفي منطقة كرايينا، اللتين حددتا كمناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة وكانتا معروفتين بوصفهما قطاعات الغرب والشمال والجنوب. وفي هذين القرارين، طلب المجلس، في جملة أمور، إلى حكومة جمهورية كرواتيا أن تحترم احتراما كاملا حقوق السكان الصرب المحليين في القطاعات السابقة، بما في ذلك حقهم في البقاء، أو الرحيل أو العودة بأمان، وأن تنفذ تدابير عاجلة لإنهاء كافة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المناطق، وأن تحقق في جميع التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات من هذا القبيل، بهدف محاكمة المسؤولين عن مثل هذه الأعمال ومعاقبتهم.

٢ - وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، لاحظ مجلس الأمن أن كرواتيا تتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وأنها تنظر في إمكانية القيام بمبادرات شتى لحماية حقوق الأقليات، ولكنه أعرب من جديد عن بالغ قلقه "إزاء تخلف الحكومة الكرواتية عن اتخاذ تدابير كافية لصون حقوق السكان الصرب المحليين وضمان سلامتهم ورفاههم" وشجب بقوة عدم اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وحث المجلس كذلك الحكومة الكرواتية على "اتخاذ خطوات من أجل الاستجابة للطلبات الواردة في قراره ١٠١٩ (١٩٩٥) وفي بياناتـــه المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/2)، و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/8) و ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/PRST/1996/26)" وطلب إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على تطور التدابير التي تتخذها الحكومة الكرواتية وأن يقدم في هذا الشأن تقريرا في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣ - وقد قـُدم آخر تقاريري عن هذا الموضوع في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/456). وينظر هذا التقرير في التطورات الإضافية التي استجدت حتى بداية آب/أغسطس ١٩٩٦. والمعلومـــات الـــواردة فيه

270896 270896 96-21901

جمعتها العملية الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة، وقد استقيت من مصادر مختلفة، بما فيها بعثة الجماعة الأوروبية للرصد، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. كما يشير التقرير إلى مواد قدمتها الحكومة الكرواتية، ومن بينها "تقرير حكومة جمهورية كرواتيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)" المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وسيشار إليه لاحقا باسم "تقرير الحكومة"؛ ومذكرة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ أعدتها الحكومة الكرواتية، وسُلمت إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ ومعلومات قدمها المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين. كما وردت معلومات ذات أهمية من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية الناشطة في كرواتيا (بما فيها لجنة هلسنكي الكرواتية، ومنظمة "العيون المفتوحة"، ولجنة التضامن الدلماسية، ومنظمة "هومو"، ولجان حقوق الإنسان في كارلوفاك وباكراك، والمنتدى الصربي الديمقراطي، والحملة المناهضة للحرب، كرواتيا).

ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان وتصدي الحكومة لها

ألف - الحالة العامة لحقوق الإنسان

٤ - تشير كافة التقارير الأخيرة إلى أن سكان منطقة كرايينا ومنطقة سلافونيا الغربية ما زالوا يعانون من أحوال لا يتوافر فيها الأمان ومن شعور بالخوف له ما يبرره من احتمال وقوعهم في أي وقت ضحايا للسرقة أو لاعتداء بدني. وما فتئ الصرب الكروات إلى حد بعيد الضحايا الأكثر شيوعا للاعتداءات العنيفة. وتتسم المشكلة، على غرار ما كانت عليه في ربيع عام ١٩٩٦، بالخطورة الشديدة في المنطقة المحيطة بكينين في قطاع الجنوب السابق. أما الحالة في قطاع الشمال السابق، فلا تزال، بالرغم من تحسنها منذ تقريري الأخير، تدعو إلى القلق، في حين أن تقييم الحالة في قطاع الغرب السابق يفيد بأنها أفضل بصفة عامة.

٥ - وهذا الصيف، وردت إلى المراقبين الدوليين والمحليين عشرات التقارير التي أفادت بقيام أفراد عسكريين يرتدون بزات عسكرية، ومدنيين بأعمال النهب والتحرش. وأن السلع المسروقة من السكان تتراوح عادة بين الأجهزة الكهربائية، مثل المدافئ وأجهزة الراديو، إلى المعدات الزراعية والماشية والمحاصيل. وأفيد عن قيام أشخاص يستغلون شاحنات بانتزاع التركيبات، بما فيها النوافذ والأسيجة، من الممتلكات غير المأهولة. والمنازل في كافة أنحاء المنطقة ترفع الأعلام الكرواتية وقد خُطت على العديد منها عبارات باللغة الكرواتية تقول، على سبيل المثال، "منزل كرواتي -- ممنوع اللمس"، غير أن هذه الخطوات غالبا ما تكون غير فعالة لتأمين الحماية. وقد علقت الحكومة في المذكرة التي قدمتها بقولها: "إن معدل الجريمة في المناطق المحررة (القطاعات السابقة) يكاد يكون مساويا للأجزاء المتبقية من كرواتيا". بيد أن المراقبين الدوليين والمحليين يرون أن من شأن وجود شرطة معززة وفعالة في المنطقة أن يؤدي إلى خفض جذري في الجرائم.

٦ - ومن أمثلة النهب التي وقعت مؤخرا، حادثة كبرى حصلت مساء ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في ماسنيكوسي، في قطاع الجنوب السابق، حيث دخل المدينة بعض الأفراد المسلحين، وأرغموا حوالي ٣٠ شخصا من سكانها المسنين على الانبطاح أرضا، وسرقوا عددا من الماشية وما يربو على ١٠٠ رأس من الغنم. ولم يسفر تحقيق للشرطة في القضية عن أي نتائج. وأفيد بأن جنودا قاموا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأخذ رأسين من الغنم من أحد المقيمين في قرية باديبني، قرب كينين وكانوا قد هددوه بحرق منزله في حال عدم تعاونه معهم. وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أخذ مدنيون مجهولو الهوية بعض المواشي من امرأة تبلغ من العمر ٩٥ عاما، وأفيد عن تعرضها للضرب على أيديهم حينما حاولت المقاومة. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أفيد كذلك عن أعمال أخرى من السرقة والعنف حدثت في وادي بلافنو وفي كيستانيي، وتيسكوفاتش، وكومالياتش، وغولوبيتش وفرهوفني في القطاع الجنوبي السابق، وفي كوستانييكا وغلينا في القطاع الشمالي السابق. وعلى عكس ذلك، أفيد بأن أعمال النهب في منطقة بيسكوبيا الواقعة خارج كينين، قد انخفضت نتيجة للدوريات المتواترة للشرطة.

٧ - وتفاقم جو الخوف الذي ساد في منطقة كرايينا خلال الصيف من جراء عدة حوادث وضعت فيها المتفجرات في ممتلكات من بقي من السكان الصرب المحليين. وأصيب زوجان عجوزان بجروح خطيرة في ديبيلو بردو، قرب كورينيكا، يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، بسبب عبوة متفجرة أخفيت قرب بابهما الأمامي. وقد أصيب الزوج بكسر في ساقيه في حين أن زوجته أصيبت بكسر في ساعدها وبجروح خطيرة في صدرها وساقها بفعل الشظايا؛ وتعين على الضحيتين البقاء في المستشفى لعدة أسابيع؛ وقتل رجل مسن إثر انفجار عبوة أفاد المراقبون بأنها وضعت في حقل بجوار منزله في بيساك في أواخر حزيران/يونيه؛ كما أفيد عن إمرأة بتر ساقها نتيجة لقنبلة وضعت عند بابها الأمامي في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ في قرية فوينوفاك، قرب بلاسكي. وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦، قتل صربي يبلغ من العمر ٧٥ عاما بسبب عبوة متفجرة وضعت عند باب منزله في فريباك، قرب غوسبيك في قطاع الجنوب السابق. وفي غضون ذلك، فجر منزل غير مأهول يملكه أحد الصربيين الكروات في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في قرية كوسورا التابعة لبلدية سنيي، في قطاع الجنوب السابق، بينما أصيبت ثلاثة منازل أخرى في إيرينوفاك بقنابل صاروخية خلال الاسبوع الأول من آب/أغسطس. وأفيد كذلك عن حالات من إحراق للمباني بين حين وآخر خلال الأشهر العديدة الماضية، ومن بينها إحراق مبان في قريتي لاسينيسكي سيينيكاك وكرتشفينا، في قطاع الشمال السابق، أثناء الأسبوع الثالث من حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٨ - واستجد تطور جديد باعث على القلق تمثل في عدد كبير من الاعتداءات والتهديدات ضد المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة رصد حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية في المنطقة. ففي ليل ٢٢ تموز/يوليه، أضرمت النيران في مكتب المنظمة غير الحكومية الكرواتية "هومو" في فرهوفين، التي عملت عن كثب مع منظمة "أوكسفام". وفي أواخر تموز/يوليه، وضعت عبوة متفجرة قرب منزل رئيس لجنة هلسنكي الكرواتية، وهو ناقد بارز لانتهاكات حقوق الإنسان، المرتكبة في جزيرة براك (ضد الصرب الكروات). وأبلغ العاملون في مجال حقوق الإنسان عن شعورهم بالقلق على سلامتهم الشخصية وهم غالبا ما يشعرون بأن ثمة أشخاصا معارضين لأنشطتهم يقومون بمراقبتهم.

٩ - ويرى المراقبون الدوليون والمحليون أن المسؤولية الرئيسية عن استمرار انعدام الأمن تقع على عاتق الشرطة المحلية، فإما أنها غير قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة موجة الأنشطة الإجرامية الجارية ضد الصرب الكروات، أو أنها غير مستعدة لاتخاذها. وعلى سبيل المثال، بالرغم من وجود طريق واحد في بعض المواقع التي تتعرض لاعتداءات يكفل الدخول إلى أماكن المجتمعات المحلية والخروج منها، كانت حالات اعتقال المسؤولين عن النهب نادرة. وما من دليل يثبت أن الشرطة الكرواتية قد حلت أيا من مسائل الاعتداءات العنيفة الأخيرة على السكان، أو أنه تمت معاقبة مرتكبيها. وبينما يؤدي العديد من ضباط الشرطة أعمالهم حسب الأصول المهنية، فإن أقلية ذات شأن لا تقوم بذلك. وبالفعل، تردد في بعض الحالات ما يفيد بمشاركة ضباط شرطة شخصيا في النشاط الإجرامي. ويعاني الأمن في المنطقة بشكل عام من نقص في ضباط شرطة محترفين ومدركين للمسؤولية.

١٠ - وقد أعربت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن عميق القلق إزاء الحالة السائدة في القطاعات السابقة، وذلك في رسالة موجهة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان. وأكدت المقررة الخاصة رأيها بأن استمرار حالة انعدام الأمن في المنطقة، لهذه الفترة الطويلة بعد اختتام العمليات العسكرية التي جرت الصيف الماضي، يبدو أنه يشير إلى عدم استعداد السلطات لاتخاذ التدابير الوقائية.

باء - التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان الصرب خلال صيف عام ١٩٩٥ ومحاكمة مرتكبيها

١١ - أعلن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/8) أنه ينتظر من الحكومة الكرواتية أن تتابع بنشاط محاكمة الأشخاص المشتبه في أنهم ارتكبوا، في الماضي، انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ضد الأقلية الصربية المحلية. وأشرت في تقريري الأخير إلى المعلومات الواردة في تقرير ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الذي قدمته الحكومة، الذي أعلن أن الإجراءات الجنائية قد اتخذت أو أن أحكاما نهائية قد صدرت بحق ما مجموعه ٨٤٩ ٢ شخصا، وأن مئات الجرائم قد ارتكبت في القطاعات السابقة خلال صيف عام ١٩٩٥.

١٢ - غير أني أشرت في تقرير الأخير إلى وجود بعض المشكلات في الأرقام التي أعطتها الحكومة، بما في ذلك أن من بين الـ ٢٣١ حكما نهائيا التي أفيد عن إصدارها في هذه القضايا، ثمة ٤١ حكما يتعلق بتهم العصيان المسلح أو النشاط الهدام والإرهابي -- وهي تهم كانت توجهها عامة السلطات الكرواتية ضد الصرب المحليين. كما أنه من غير الواضح من تقرير الحكومة عدد الأحكام النهائية التي أدت إلى عقوبات بالسجن أو الغرامة، أو ما إذا كان قد أفرج عن بعض المتهمين. ويلاحظ كذلك، أن من بين حالات يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٥ حالة على الأقل من إحراق المباني، وأبلغ عنها المراقبون الدوليون في القطاعات السابقة عقب "عملية العاصفة" التي جرت العام الماضي، يشير تقرير الحكومة إلى أن الإجراءات قد اتخذت بحق ١٠ أشخاص لا غير، مع إصدار أحكام نهائية في قضيتين فقط. وتشتمل الجرائم الإضافية المذكورة في تقرير الحكومة على تزوير مستندات، وتعريض سلامة المرور للخطر، والاختلاس، ويمكن القول بأنها لا تقع ضمن نطاق ما يثير مشاعر القلق لدى مجلس الأمن المعرب عنها في بيانه الرئاسي المؤرخ شباط/ فبراير ١٩٩٦، فيما

يتعلق بما ارتكب في الماضي من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان ضد الأقلية الصربية المحلية، وهذه مسألة قد تثير الجدل. وبناء على ذلك، فإن عدم تحقيق السلطات الكرواتية في عديد من الجرائم المرتكبة في الصيف الماضي وعدم المعاقبة عليها حتى الآن ما برح مثارا لمشاعر القلق المستمر.

١٣ - وفيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في القطاعات السابقة بعد العمليات العسكرية التي أجريت الصيف الماضي، تشير المعلومات الأخيرة التي وردت من الحكومة، وغيرها من المصادر إلى أن محاكمة الأشخاص الثمانية المسؤولين عن قضيتي فاريفودي وغوستيش، المتعلقتين على التوالي بمقتل تسعة وسبعة من كبار السن الصربيين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قد أفضت إلى تبرئة المتهمين. ووفقا لمراقبين مستقلين، جاءت البراءة عقب ما اطمأنت إليه المحكمة من وجود عيوب خطيرة في التحقيقات التي أجرتها السلطات، وأدلة لا يعتمد عليها ضد المدعى عليهم. وأفيد بأن المحكمة أصرت على أن التحقيقات في مسرح الجرائم تفتقر إلى التفصيل وأنها أجريت بعد فترة طويلة من اكتشاف الجرائم. وزعم بأن جثث الضحايا قد دفنت وبأنه لزم استخراجها بغرض إخضاعها للفحص الشرعي. وأفاد المدعى عليهم بأن ضغوطا مورست عليهم وبأنه في بعض الحالات تساء معاملتهم بدنيا كمحاولات تقوم بها السلطات لانتزاع الاعترافات منهم. وأفيد كذلك بأن بعض المدعى عليهم، الذين كانوا أفرادا عاملين في القوات المسلحة الكرواتية لدى ارتكاب الجرائم، علموا لاحقا بصدور أوراق لتسريحهم من الخدمة العسكرية، مؤرخة بتاريخ سابق على وقت وقوع الجرائم.

١٤ - بيد أن هناك دعوى كان ينظر فيها في نفس الوقت الذي ينظر فيه في قضيتي فاريفودي وغوستش، أدانت فيها المحكمة فردين بارتكاب جريمتين أخريين بعد "عملية العاصفة"، إحداهما جريمة قتل رجل في زرمانيا والأخرى محاولة قتل ارتكبت في أوسيستوفو. وتفيد الحكومة في مذكرتها بأن ثلاثة أشخاص آخرين قد أدينوا أخيرا بارتكاب جرائم قتل، وحكم عليهم بالسجن لمدد سبع وست وثلاث سنوات على التوالي، بينما بدأ النظر في الدعوى المقامة ضد شخصين آخرين بتهمة ارتكاب جريمة قتل في موكنيي.

١٥ - وفيما يتعلق بجريمة قتل خمسة من المسنين الصرب في غروبوري في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بأن التحقيق في هذه الجريمة لم يتوصل إلى أية نتائج، على الرغم من أن أعضاء فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان قد سلم إلى السلطات لوحات أرقام سيارات تابعة للشرطة الكرواتية الخاصة كانت واقفة قرب موقع الحادث.

ثالثا - الحالة الإنسانية والاقتصادية

١٦ - تواصل حكومة كرواتيا تنفيذ برنامجها الإنساني المسمى "هلموا ننقذ الأرواح" الذي يوفر المساعدة الطارئة للأشخاص المعرضين للخطر المقيمين في القطاعات السابقة. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ١٠ من الصرب الكرواتيين، معظمهم من المسنين، ظلوا مقيمين في المنطقة بعد "عملية العاصفة". وعلى الرغم من أن الإغاثة التي كانت تقدم في الأسابيع التي تلت العمليات العسكرية كانت منقوصة بصورة خطيرة، فإن البرنامج المنفذ حاليا ترى معظم التقديرات أنه فعال في تلبية أهم الاحتياجات الماسة للسكان، بما في ذلك إيصال الأغذية والرعاية الطبية. ويعمل الصليب الأحمر الكرواتي بنشاط في هذا المجال، كما أن الشرطة المحلية تسهم في بعض الحالات في تقديم المساعدة الإنسانية. بيد أن هناك قلقا من أن حلول الشتاء سيعرض المسنين المقيمين في المنطقة لخطر شديد مرة أخرى، خصوصا إذا ظلوا يعيشون وحدهم دون مساندة من أبنائهم وغيرهم من الأقارب الأصغر سنا، الذين يوجد كثير منهم حاليا كلاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وغيرها.

١٧ - ومن العناصر الرئيسية في جهود الإغاثة المساعدة التي تقدمها المنظمات الإنسانية الدولية. ومن أنشط الهيئات في هذا الصدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد نشرت لجنة الصليب الأحمر الدولية عدة أفرقة متنقلة في المنطقة، بهدف تحديد احتياجات الأشخاص المقيمين في المناطق النائية. وقامت اللجنة أيضا بإمداد مطعم عام في كينين بالأغذية، وتوزيع البذور والأدوات الزراعية كجزء من برنامج للمساعدة الزراعية خلال فصل الربيع.

١٨ - وتتباين درجة الفعالية التي يعالج بها المسؤولون المحليون مسائل الرعاية الاجتماعية تباينا شديدا فيما بين أنحاء المنطقة. إذ تتوإلى التقارير التي تفيد عما يصادفه الأشخاص من العداء أو الإهمال الصريح لدى محاولتهم الحصول على وثائق كرواتية للهوية، حيث أنها ضرورية للحصول على الاستحقاقات الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية. فقد ورد على سبيل المثال تقرير يفيد أن إمرأة من الصرب الكرواتيين أوذيت بدنيا وألقي بها إلى خارج مكتب من المكاتب البلدية في غلينا، بالقطاع الشمالي السابق، في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٦، لدى محاولتها الحصول على توقيع على وثيقة تشهد بأنها متقاعدة. ويصادف الأشخاص الآتون من حالات زواج مختلط صعوبات خاصة بسبب النظرة السائدة التي ترى أن الكروات الذين ظلوا في المنطقة المسماة "جمهورية كرايينا الصربية" خلال الحرب عديمو الولاء لجمهورية كرواتيا.

١٩ - وفي الوقت الذي تجري فيه بصورة تدريجية إعادة بناء المجتمعات المحلية الكرواتية في القطاعات السابقة، ترد تقارير تفيد بأن التمييز يُمارس ضد المجتمعات المحلية للصرب الكرواتيين في توفير المساعدة في مجال التعمير وفي إعادة توفير الضروريات، مثل المياه وخدمات النقل العام وفرص العمل. وعلى الرغم من أن المنطقة بأكملها تعاني من الركود الاقتصادي، فإن العدد القليل الذي يتوافر أحيانا من الوظائف يغلب أن يتاح لأشخاص من الكروات لا للأشخاص المؤهلين من الصرب الكرواتيين.

٢٠ - وتفيد الحكومة في مذكرتها أنها اتخذت خطوات لتحسين الرعاية الاجتماعية وحالة الضمان الاجتماعي في القطاعات السابقة، على الرغم من محدودية الموارد المالية المتاحة لها. وتزعم الحكومة "أن السياسات الداخلية تنفذ على أساس غير تمييزي، بل وتتبع معايير منظمة العمل الدولية، وبخاصة المحددة بموجب المعيار الأدنى رقم ١٠٢ المنصوص عليه في اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي".

رابعا - عودة اللاجئين والمشردين الصرب الكرواتيين

٢١ - مما يذكر أن عددا يناهز ٠٠٠ ٢٠٠ من الصرب الكرواتيين قد فر إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإلى البوسنة والهرسك بعد العمليات العسكرية التي قامت بها كرواتيا خلال صيف عام ١٩٩٥. وفي تقريري السابق، ذكرت أنه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ كان قد عاد إلى كرواتيا ما مجموعه ٠٦٥ ٧ شخصا بعد الإذن لهم بذلك من المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين. ووفقا لما أفاد به ذلك المكتب، ارتفع هذا العدد في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى ٢٥٣ ٩ شخصا، من مجموع مقدمي الطلبات البالغ ٠٠٠ ١٦ شخص (ترى المصادر في بلغراد أن مجموع مقدمي الطلبات أكبر من ذلك إلى حد ما، وتقدره بحوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص). ومعظم طلبات العودة ووفق عليها على أساس لم شمل الأسر. وتقدر الحكومة كذلك أن عددا إضافيا يتراوح من ٠٠٠ ٢ إلى ٠٠٠ ٣ شخص قد عادوا "باستخدام وسائل أخرى". وتؤكد الحكومة أنها ترى أن عدد حالات العودة المأذون بها للصرب إلى كرواتيا، الذي ازداد زيادة مطردة منذ بداية السنة، ينبغي أن ينظر إليه على أنه شيء إيجابي، خصوصا وأنه لم يعد أي لاجئين أو مشردين تقريبا إلى بعض المناطق الأخرى في يوغوسلافيا السابقة التي تسيطر عليها سلطات الجماعات القومية غير التي ينتمي إليها هؤلاء اللاجئون والمشردون.

٢٢ - ويفيد المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين بأن ٦١ في المائة من الأشخاص الذين تلقوا إذنا رسميا بالعودة يبلغ سنهم ٦٠ عاما أو أكثر. كما أن رئيس ذلك المكتب أبلغ مكتب زغرب التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن الخطط القصيرة الأجل تقضي بالتركيز على طلبات العودة المقدمة من أقارب المسنين من الصرب المحليين الذين لا يزالون في القطاعات السابقة ويحتاجون إلى المساعدة من أفراد أسرهم الأصغر سنا، كي تسير حياتهم سيرا عاديا. وقد حُبذت هذا النهج المنظمات الدولية المعنية بمسائل العودة، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن المهم تيسير إتمام عمليات لم الشمل هذه قبل حلول الشتاء، الذي سيعرِّض للخطر من جديد رفاه هؤلاء المسنين. ومن العقبات المحتملة أمام عودة الذكور البالغين من الشباب اشتراط مرورهم أولا في عمليات استجواب تجريها السلطات الكرواتية بشأن ما زاولوه من أنشطة لصالح ما يسمى بـ "جمهورية كرايينا الصربية". ونظرا لعدم وجود تشريع عام للعفو، أوجدت هذه الاستجوابات تخوفا متفشيا لدى العائدين المحتملين، وسببت أيضا تأخيرات في معالجة طلباتهم.

٢٣ - ويقر المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين بأن أغلبية العائدين قد انضموا إلى أقاربهم في أجزاء من كرواتيا غير القطاعات السابقة نفسها. وفي الواقع أن عدد الصرب الكرواتيين الذين عادوا

بالفعل إلى المنازل الكائنة في قطاعي الشمال والجنوب السابقين عدد قليل، يتراوح تقديره من ٠٠٠ ١ إلى ٥٠٠ ١ نسمة. وفي الوقت نفسه، يقدر أن حوالي ٠٠٠ ١٠ من الصرب الكرواتيين ظلوا في قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة بعد العمليات العسكرية التي جرت في الصيف الماضي. ويقول المكتب إنه يتوقع أن "يعود الصرب الكرواتيون تدريجيا إلى ممتلكاتهم، خلال عملية إعادة بناء الهياكل الأساسية والتحسن العام في الحالة في القطاعات السابقة". غير أن بعض البيانات العامة الصادرة عن الحكومة ليست مشجعة بنفس القدر. ففي خطاب أدلى به الرئيس تودجمان أمام المؤتمر العالمي الكرواتي المعقود في بريوني في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، قال الرئيس إن كرواتيا لم تطالب الصرب الكرواتيين بالرحيل ولكن معظمهم فعل ذلك بسبب الرغبة في أن تكون لهم الغلبة في كرواتيا، ولا يمكن لكرواتيا أن توافق على عودتهم حاليا. وفي خطاب أدلى به الرئيس تودجمان في كنن في يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي أُعلن اعتباره عيدا وطنيا باسم "عيد الشكر من أجل الوطن"، احتفالا بالذكرى السنوية لإتمام عملية العاصفة، أعلن الرئيس: "إننا قد أعدنا مدينة زفونومير، مدينة كنن الكرواتية، إلى حضن الوطن الكرواتي، طاهرة كما كانت في زمن زفونومير".

٢٤ - وفي حين أن عدد الصرب الكرواتيين في القطاعات السابقة لا يزال عددا قليلا، فإن المنطقة ما برحت تشهد دفقا كبيرا من المشردين الكرواتيين العائدين من المناطق الأخرى في البلد، فضلا عن حركة استيطان كبيرة للاجئين الكرواتيين القادمين من البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذين كانوا يعيشون في مخيمات وملاجئ للاجئين الكرواتيين. وكما ذكرت في تقريري السابق، فإنه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغ مجموع المشردين من كرواتيا الذين سجلوا بصفة عائدين في قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة ٧٦٦ ٣٦ شخصا، كما دبر سكن مؤقت هناك لحوالي ٠٠٠ ١٤ لاجئ. وتشهد المنطقة في كل يوم انتقال مزيد من اللاجئين الكرواتيين إليها. وتفيد بعض التقارير بأن بعض هؤلاء اللاجئين، في حين أنهم مستحقون للحصول على المأوى، يسببون مشاكل أمنية، بما في ذلك مزاولة أعمال النهب. وينبغي أن يلاحظ في الوقت نفسه أن بعض اللاجئين والمشردين الكرواتيين هم أنفسهم من ضحايا هذه الجرائم.

٢٥ - وفي وقت سابق من هذه السنة، ربطت حكومة كرواتيا مسألة العودة الواسعة النطاق للاجئين من الصرب الكرواتيين بالتوصل إلى اتفاق شامل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في سياق التطبيع العام للعلاقات. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في اليونان بين رئيسي صربيا وكرواتيا، ويتضمن الموافقة على إنشاء علاقات دبلوماسية بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي وقت سابق من هذا الصيف، اتفق على منح مكتبي الاتصال في زغرب وبلغراد الصفة القنصلية.

٢٦ - ومن أكثر المسائل إثارة للنزاع في الأشهر القليلة الماضية مسألة استخدام الممتلكات التي تركها الصرب الكرواتيون خلال عملية النزوح التي حدثت في الصيف الماضي. ووفقا لقانون الاستيلاء على الممتلكات وإدارتها بصفة مؤقتة، الذي أصدرته الحكومة في أواخر عام ١٩٩٥، يجوز إعطاء المنازل

المهجورة للاجئين والمشردين بصفة مؤقتة. وتتولى إدارة هذه العملية لجان الممتلكات المحلية، التي تفيد التقارير أنها تتباين فيما بينها تباينا كبيرا من حيث فعاليتها في حماية حقوق الملكية. وتشير تقارير عديدة مقدمة من العائدين من الصرب الكرواتيين إلى أنهم لم يتمكنوا من استعادة حيازتهم لمنازلهم من شاغليها المؤقتين، وأنهم اضطروا في بعض الحالات إلى التماس المأوى لدى جيرانهم. ولا يزال هذا يمثل مشكلة خطيرة، خصوصا في مناطق كارلوفاتش، وفوينتش، وفرغينموست، وأوغولين، وبلاسكي.

خامسا - مسألة الاعتقال والعفو العام

٢٧ - كما أشرت في تقريري الأخير، اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بلغ عدد الصرب الكروات الذين كانوا لا يزالون قيد الاعتقال في أعقاب العمليات العسكرية في الصيف الماضي نحو ٢٠٠ فرد. وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ أفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن هذا العدد ظل أساسا بغير تغيير.

٢٨ - وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بإصدار عفو عام عن الأشخاص الذين خدموا في صفوف القوات المسلحة بما يعرف باسم "جمهورية كرايينا الصربية"، لم تطرأ تطورات جديدة منذ تقريري السابق. ولم تقم الحكومة الكرواتية باستكمال تشريعها المتعلق بالعفو العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الذي يقتصر تطبيقه على الصرب الكروات فقط ممن حاربوا في منطقة قطاع الشرق السابق دون أن يمتد ليشمل الأشخاص الذين خدموا في صفوف القوات المسلحة لجمهورية كرايينا الصربية في قطاعي الشمال والجنوب السابقين. وفي أوائل هذا الصيف أعرب عن القلق إزاء النهج الذي تتبعه الحكومة في مسألة العفو العام، بعد إذاعة قائمة تضم ٨١١ فردا لا يشملهم قانون قطاع الشرق بسبب تواطؤ مزعوم في جرائم الحرب. وجاء نشر الحكومة لهذه القائمة التي أعلنت أنها ما زالت غير مكتملة ليسبب خوفا ملموسا بين صفوف الصرب المحليين داخل كرواتيا وخارجها على السواء.

سادسا - الحماية القانونية للسكان الصرب

٢٩ - منذ تقريري السابق لم تتخذ الحكومة الكرواتية أي إجراءات لإلغاء قرارها الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بوقف العمل بعدة مواد في قانون دستوري خاص يؤثر على حقوق الأقليات القومية وفي مقدمتها الصرب. ولا طرأت أي تطورات على موضوع إنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن وأوصى به عدة مراقبين دوليين.

٣٠ - وفي تقريرها المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ذكرت الحكومة أن خبراء مجلس أوروبا الذين استدعوا للعمل مع الحكومة لوضع مشاريع قوانين بشأن المحكمة المؤقتة بحقوق الإنسان قد "خلصوا إلى أن المبدأ الذي يقوم عليه إنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان لم يعد ينهض على أي أساس واقعي باعتبار أن محكمة من هذا القبيل سوف تشكل عقبة أمام اختصاص اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان". والحاصل أن خبراء من المجلس انتهوا في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى أن انتظار قبول

عضوية كرواتيا جعل المحكمة المؤقتة لحقوق الإنسان لا تشكل الآن الوسيلة الملائمة ولا الضرورية للحماية[١]. إلا أن الخبراء أوصوا بقوة ببديل يقضي بـ "إنشاء هيئة يدخل فيها عنصر دولي مدمج ضمن النظام القانوني الداخلي الكرواتي" وأثاروا إمكانية السماح للمحكمة الدستورية بالعمل بوصفها هيئة موسعة في ظل الظروف التي تنظر فيها في المسائل المتعلقة بحقوق الأقليات[٢] وما زال يتعين النظر في التوصية.

٣١ - وفيما يتصل بوقف العمل بالمواد التي يشملها القانون الدستوري الخاص والمؤثرة على حقوق الأقليات، أعرب خبراء المجلس الأوروبي عن القلق إزاء "الأثر السيكولوجي المثبّط الناجم عن هذا الوقف بالتأكيد على الأقليات والسكان المشردين الذين يودون البقاء في كرواتيا أو العودة إليها". وذكر الخبراء أن النص المعدل للقانون "لا يمكن أن يقال إنه يشكل استجابة كافية إزاء الحالة الجديدة"، ثم أوصوا بعدد من التنقيحات تُضفى على الأحكام المعلقة من القانون كي تنص على المزيد من حماية حقوق الأقليات[٣].

٣٢ - وتجدر الإشارة إلى أن طلب كرواتيا الانضمام إلى عضوية مجلس أوروبا معلق الآن للنظر أمام لجنة الوزراء بالاتحاد الأوروبي في أعقاب تصويت الجمعية البرلمانية يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ تأييدا لطلب كرواتيا. وقد تم تأجيل اتخاذ قرار نهائي رهنا بوفاء كرواتيا بشروط معينة، بما في ذلك تحسين ظروف عودة اللاجئين وإحراز تقدم في حماية الأقليات والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣٣ - وقد أوضحت الحكومة أنها ماضية قدما لاتخاذ مبادرات أخرى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أنشأت على المستوى الوزاري لجنة عليا للمساواة، ولجنة عليا للتثقيف بحقوق الإنسان. وفي تقريرها المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أشارت الحكومة أيضا إلى عزمها على إنشاء هيئات محلية لتنسيق مسائل حقوق الإنسان في المقاطعات العشرين في كل أنحاء البلاد، لكي تولي اهتماما خاصا إلى التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الكرواتية. وأفادت الحكومة كذلك بأنها تنشئ مراكز مشورة لحقوق الإنسان على مستوى نظام المحاكم في البلاد بأسرها.

٣٤ - كذلك فقد تم في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ شغل المنصب الشاغر منذ نيسان/أبريل الماضي في مكتب أمين المظالم الذي يقصد القانون إلى أن يكون وجوده ضامنا مستقلا لحقوق الإنسان، وجاء ذلك بتعيين السيد انتي كلاريتش. وأفادت الحكومة بخططها لتدعيم مكتب أمين المظالم من خلال زيادة عدد الوكلاء من ٣ إلى ٢٠ بما يتيح تمثيله في كل مقاطعة بالبلد.

٣٥ - وفي مراسلاتها مع الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أكدت الحكومة تعاونها المتواصل مع العديد من الآليات الدولية بما في ذلك المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى هيئات مختلفة منشأة بموجب معاهدات متصلة بالصكوك الدولية التي تعد كرواتيا دولة طرفا فيها. وكما أشرت في تقريري السابق، فقد وافقت كرواتيا أيضا على إنشاء بعثة رصد لحقوق الإنسان في الأجل الطويل تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وطلبت رسميا مساعدة تقنية من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

سابعا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٦ - أبلغتني المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن التعاون الذي تلقته من حكومة كرواتيا ما زال إلى حد كبير على الحال الذي وصفته في تقريري السابق. وما برح المدعي العام تربطه اتصالات منتظمة مع السلطات الكرواتية ويحتفظ بمكتب اتصال في زغرب. على أن ثمة قلقا متواصلا بشأن عدم قيام كرواتيا بتنفيذ أوامر القبض فيما يتعلق بالأشخاص البارزين المتهمين، والمعروف أو المعتقد، أنهم متواجدون في مناطق تقع تحت سيطرتها. فقد أفيد مثلا أن السيد دايو كورديتش وهو ضابط في أعلى الرتب بقوات الدفاع الكرواتية فيما يسمى "جمهورية هرسك بوسنا" في البوسنة والهرسك، وكان قد وجه إليه الاتهام لما قيل من مشاركته في قتل المدنيين البوسنيين في وادي لازفا في ذلك البلد عام ١٩٩٣ كان يحتفظ ببيت في زغرب ويزوره بانتظام. وقد حضر حفلا موسيقيا في ميدي جوريي في البوسنة والهرسك في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦ وكان يجلس على مسافة مقاعد قليلة من رئيس كرواتيا. واعتبارا من ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ كانت كرواتيا قد سلمت فردا واحدا فقط مشتبها به إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكان قد سلم نفسه طواعية إلى السلطات وثمة مشتبه به آخر محتجز في سجن كرواتي بناء على إتهام موجه إليه من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣٧ - وقامت الحكومة بحل لجنة جرائم الحرب التابعة لها وكانت بمثابة القناة الرئيسية التي تحال بواسطتها المعلومات عن الجرائم إلى المحكمة الدولية المذكورة. ومن ثم أصبحت مهمة التعاون مع المحكمة موكلة إلى فريق حكومي يضم بين أعضائه وزيري الدفاع والخارجية.

٣٨ - وتفيد المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن المرحلة الأولى من نظرها في القضايا الناجمة عن "عملية العاصفة" تمت بنجاح، وأن مكتب الاتصال في زغرب تلقى تعاونا عمليا طيبا على صعيد الشرطة في كرواتيا.

٣٩ - ويمكن الإشارة إلى أن تنفيذ كرواتيا لتشريعات التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يظل ينطوي على قدر كبير من السيطرة على الرسائل وصنع القرارات في يد السلطات السياسية والقضائية الكرواتية. ولكن من السابق لأوانه القيام الآن بتقييم الأثر الذي سوف تخلفه هذه التدابير على التعاون الشامل ففي وسعها أن تكون وسيلة لتعزيز هذا التعاون أو لتقييده.

ثامنا - المسائل الأخرى

٤٠ - في تقريري الأخير، أشرت إلى التطورات المتعلقة بمخيم كوبلينسكو للاجئين الواقع في منطقة قطاع الشمال السابق في كرواتيا. واعتبارا من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ كان المخيم يؤوي، في ظل ظروف صعبة، نحو ٣ ٠٠٠ من اللاجئين البوسنيين من منطقة فيليكا كلادوسا القريبة في البوسنة والهرسك. وفي تطور إيجابي أغلق مخيم كوبلينسكو المؤقت في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ وتم نقل معظم سكانه في تموز/يوليه إلى مرفق لاجئين حكومي في جاسينشي في شرقي كرواتيا بينما تم نقل عدة مئات إلى جزيرة اوبونيام. ويقال إن عدة مئات من الذين سكنوا كوبلينسكو قبل ذلك بوقت طويل تم قبولهم بالتوجه إلى بلدان ثالثة منها كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤١ - وما برح مصير من تبقى من لاجئين فيليكا كلادوسا في كرواتيا غير محدد، إذ أن كثيرا منهم يعرب عن مخاوفه المستمرة إزاء العودة إلى البوسنة والهرسك. وتشير التقارير بحق إلى أن الحالة في فيليكا كلادوسا ما زالت غير مطمئنة حيث تشن هجمات على اللاجئين العائدين وهو أمر شائع ---- على أن اللاجئين في الوقت الحالي يعيشون ظروفا أفضل من تلك التي كانت سائدة في كوبلينسكو. ومع ذلك فإن احتياجاتهم الإنسانية والحل النهائي لمقابل هؤلاء اللاجئين أمر سيظل يتطلب اهتماما عميقا من جانب الحكومة الكرواتية.

تاسعا - ملاحظات

٤٢ - ثمة مناخ سائد من الخروج على القانون يسبب المخاوف الواسعة النطاق المنتشرة بين صفوف السكان المحليين وفي قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة وخاصة في المنطقة المحيطة بكنين. ومن الواضح أن الحكومة لم تتخذ بعد التدابير الكافية بتوفير تواجد فعال للشرطة في المنطقة. ومن هنا، يتسع نطاق النهب والترويع. ومنذ تقريري السابق ظلت الحالة في تفاقم بسبب عدة هجمات بالقنابل شنت على عناصر من السكان من الصرب الكرواتيين أو الصرب المحليين فضلا عن مضايقة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية. ومن الواضح أن الصرب الكرواتيين لا يشعرون بأن ظروف الأمن الحالية مفضية إلى عودتهم.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتحقيقات ورفع الدعاوى بالنسبة إلى الانتهاكات السابقة للقانون الدولي وحقوق الإنسان بحق السكان الصرب المحليين، ما زال الأمر بانتظار مزيد من التقدم من جانب السلطات الكرواتية. وعلى الصعيد الدولي، تشير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى أنها تلقت تعاونا مرضيا من جانب سلطات الشرطة الكرواتية في تحقيقاتها التي أجرتها في الجرائم التي تلت العمليات العسكرية في الصيف الماضي في القطاعات السابقة. غير أن المحكمة المذكورة تشعر بالقلق لأن السلطات الكرواتية لم تنفذ أوامر القبض التي أحيلت إليها فيما يتعلق بالأشخاص البارزين المتهمين، والذين يعرف أو يعتقد، أنهم يتواجدون في مناطق تقع تحت سيطرتها.

٤٤ - ولم تأذن الحكومة بأن يعود إلى كرواتيا أكثر من ٠٠٠ ٩ من الصرب الكرواتيين. ومع ذلك تشير التقارير إلى أن أقل من ربع هؤلاء الأفراد هم الذين عادوا إلى قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة،

وأن هناك ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠ من اللاجئين الذين أبلغوا بالفعل السلطات برغبتهم في العودة. وعملية عودة الصرب الكرواتيين بهذا الشكل تتحرك ببطء. وفي الوقت نفسه، يسكن المنطقة عشرات الآلاف من الكروات سواء من المشردين أو اللاجئين. وبينما يملك هؤلاء الأشخاص حقا مشروعا في سكن معقول فإن الطريقة التي ما برحت تتبعها الحكومة الكرواتية في معالجة هذه المسألة تخلف أثرا عميقا على التوازن العرقي للمنطقة وتحول السكان وأغلبهم من الصرب إلى سكان أكثريتهم من الكروات.

٤٥ - مشكلة الممتلكات تتطلب اهتماما خاصا من السلطات الكرواتية. وقد عجز بعض الصرب الكرواتيين العائدين عن استعادة ملكية بيوتهم التي يحتلها لاجئون كروات من مناطق أخرى في يوغوسلافيا السابقة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انعدام التعاون من جانب الموظفين المحليين. وينبغي لكرواتيا أن تتخذ تدابير أخرى لتيسير عودة الصرب الكروات بما في ذلك تحسين الاجراءات اللازمة لإصدار مستندات الهوية وتيسير سبل الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية مثل مساعدات التعمير والمعاشات التقاعدية. وينبغي اتخاذ تدابير حازمة ضد التمييز في العمالة المنتشر على نطاق واسع على أساس الأصل العرقي.

٤٦ - ومن دواعي القلق المستمرة في كرواتيا تقاعس الحكومة عن إصدار عفو عام على نطاق واسع عن الجنود السابقين فيما يسمى بـ "جمهورية كرايينا الصربية"، فضلا عن امتناعها عن إعادة العمل بالأحكام الدستورية المعلق تطبيقها أو تقديم بدائل جادة عنها من أجل حماية وتعزيز حقوق الأقليات في كرواتيا. وفيما اتخذت بعض الخطوات الإيجابية مثل إنشاء هيئات حكومية مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان وتدعيم التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن النهج العام الذي تتبعه الحكومة إزاء حقوق الصرب الكرواتيين في كرواتيا لم يشجع حتى الآن على بناء الثقة بين صفوف السكان الصرب.

الحواشي

(١) اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون، تقرير عن تنفيذ القانون الدستوري بشأن حقوق الإنسان والحريات وبشأن حقوق الجماعات والأقليات العرقية في جمهورية كرواتيا (فينيسيا ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦)، الفقرة ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، الفقرات ٣٢-٣٤.

(٣) المرجع نفسه، الفقرات ٩-١١.